

الجريمة من منظور العدالة الاجتماعية: نحو سد ثغرات الانحراف

Crime from a Social Justice Perspective: Towards Bridging the Deviance Gaps

عقبة بوعمرة

جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر العولمة والقانون الوطني،

okba.bouamra@ummto.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/07

تاريخ الاستلام: 2024/11/13

ملخص:

تعتبر الجريمة من منظور العدالة الاجتماعية موضوع بالغ الأهمية في ظل التغيرات العصرية في المجتمع، لا سيما بالنظر إلى واقع الجريمة من الزاوية الاجتماعية، بحيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف العلاقة بين الجريمة والعدالة الاجتماعية مع التركيز على العوامل الاجتماعية التي تسهم في تفشي الجريمة وكيفية تأثير العدالة الاجتماعية في تقليل هذه الظواهر، بواسطة استخدام منهجيات بحث متنوعة بين الوصف والتحليل والاستقراء، إذ توصلت النتائج إلى أن تعزيز العدالة الاجتماعية يسهم بشكل فعال في تقليل معدلات الجريمة وفي نفس الوقت قد يكون التعسف فيها سببا في تزايد السلوكات الإجرامية والانحراف، بحيث في الأخير أوصت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات شاملة تعزز من العدالة الاجتماعية، مثل تحسين التعليم وتوفير فرص العمل، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر أمانا وتماسكا.

كلمات مفتاحية: الجريمة، العدالة الاجتماعية، المجتمع، السلوكات الإجرامية، الانحراف.

Abstract:

The concept of crime from a social justice perspective is crucial in light of modern societal changes, particularly regarding the social reality of crime. This research paper aims to explore the relationship between crime and social justice, emphasizing the social factors that contribute to crime prevalence and how social justice can address these issues. Using diverse research methodologies, including description, analysis, and induction, the findings reveal that enhancing social justice effectively reduces crime rates. However, excessive enforcement of justice may lead to increased criminal behavior and deviance. The study ultimately recommends developing comprehensive strategies to promote social justice, such as improving education and providing job opportunities, to create a safer and more cohesive society.

Keywords: crime, social justice, society, criminal behavior, deviance.

1. مقدمة:

تعد الجريمة من أخطر الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تؤثر على استقرار المجتمعات وتماسكها، حيث أنه في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي يعيشها العالم اليوم، لا سيما في ظل العولمة وظهور تقنيات التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي جعل للجريمة مفهوم جديد من منظور العدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت كأساس لإيجاد الحلول لأهم المشاكل الاجتماعية التي تفتح باب الانحراف والوقوع في الجريمة. نظرا للتطورات الحاصلة في موضوع الجريمة، وتنوع العوامل الاجتماعية التي تستعمل على تنامي الأنماط الإجرامية، تظهر العديد من التساؤلات والإشكالات ذات الطابع القانوني والاجتماعي، والتي يمكن إجمالها في إشكالية كيف يمكن للعدالة الاجتماعية أن تكون سببا في تساعد معدلات الجريمة وفي نفس الوقت مؤشر لتضييق نطاق التنامي للأفعال المنافية للقيم الاجتماعية والأحكام القانونية؟

من أهم الفرضيات التي توجب عن هذه الإشكالية ما يلي:

- أنه هناك علاقة إيجابية بين تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل معدلات الجريمة في ظل التغيرات المتصاعدة في المستقبل القريب.

- قد تؤثر العوامل الاجتماعية مثل الفقر واللامساواة سلبيًا على تصاعد معدلات الجريمة، ويمكن تقليلها من خلال تطبيق سياسات العدالة الاجتماعية اذا طبقة بشكل دقيق.

- تعيش العدالة الاجتماعية رهانات مختلفة عند التطبيق بين الواقع الحقيقي للظاهرة الإجرامية، وبين سبيل المكافحة والوقاية منها.

يهدف البحث في الجريمة من منظور العدالة الاجتماعية بالدرجة الأولى إلى تحليل العلاقة بين الجريمة والعدالة الاجتماعية من خلال مجموعة السلوكات والأنماط الإجرامية ذات الوصف الاجتماعي، قصد إيجاد سبل وآليات فعالة لسد ثغرات الإجرام، وبالتالي التوصل إلى وضع اقتراحات دقيقة بشأن تعزيز العدالة الاجتماعية كوسيلة للحد من الجريمة.

اذ يتركز هذا الموضوع على تكامل منهجي قائم على المنتج الوصفي في تحديد المصطلحات المرتبطة بالدراسة كالجريمة والعدالة الاجتماعية، والمنهج التحليلي في تحليل واقع العوامل الاجتماعية المساعدة على تنامي الاحترام وفي نفس الوقت تفسيرها كأداة لضبط وتضييف تصاعد معدلات الجريمة، إلى جانب المنتج الاستنتاجي في وضع أهم نتائج الدراسة والوقوف عند أهم الاقتراحات والتوصيات الفعالة لهذه الدراسة. لذلك فإن هذه الورقة البحثية تقوم على خطة ثنائية قائمة على محورين، اولهما يعالج خصوصية الجريمة والعدالة الاجتماعية، في حين المحور الثاني خصص لدراسة واقع الجريمة في ظل العدالة الاجتماعية.

2. خصوصية الجريمة والعدالة الاجتماعية:

تعتبر الجريمة كل فعل منبوذ من زاوية نظر المجتمع، في الوقت الذي تعتبر فيه العدالة الاجتماعية الركيزة الأساسية للنهوض بمعايير العدل والمساواة والتكافؤ في الفرص بين مختلف فئات المجتمع ذاته، بحيث خصوصية الجريمة من منظور العدالة الاجتماعية يعكس الوقوف على معرفة مفهوم كل منها، وكذا تحديد العوامل الاجتماعية التي تساعد على تنامي الظاهرة الإجرامية.

1.2. مدخل للمفاهيم:

تعتبر الجريمة من أهم المواضيع الرائجة في الساحة الدولية عند الحديث عن العدالة، وبأي شكل كانت، إذا فإن الوقوف على موضوع العدالة الاجتماعية الجريمة في آن واحد له خصوصية معينة، لا يمكن فهم هذه الطبيعة إلا من خلال تحديد المفاهيم، وتبيان كيف يمكن الجانب الاجتماعي أن يساعد على تنامي الجريمة.

أ- تعريف الجريمة:

يمكن تعريف الجريمة على أنها فعل أو امتناع عن فعل يأمر به نص تشريعي ويعاقب عليه، اذ يمكن تصنيفها إلى ثلاث أشكال وفق النموذج القانوني " مخالفة، جنحة، جناية" (Ibtissem, 2015, p 190)، أو هي كل فعل أو سلوك غير مقبول أو مخالف للآداب والأخلاق أو العدالة في المجتمع، وبعبارة أوضح هي السلوكيات التي تُجرّمها الدولة نظرًا لما تسببه من ضرر على المجتمع، والتي تتدخل لمنعها من خلال

عقاب مرتكبيها، وهي كل سلوك يُعتبر جديراً بالتجريم والعقاب اجتماعياً، بغض النظر عن موقف المشرع الجنائي تجاهه. (بوعلي، رشيد، ص 41)

بمعنى أن الجريمة هي كل سلوك أو فعل ينذر عن خطورة إجرامية متفاوتة الشدة، تختلف من شخص لآخر، بحيث قد تأخذ صورة سلوك إيجابي بإتيان فعل ينهي عنه القانون، أو سلبي من خلال الامتناع عن القيام بفعل يأمر به القانون، ومن خلال هذا يتضح أن لها علاقة وطيدة بالعدالة الاجتماعية.

ب- العدالة الاجتماعية:

تعرف "الإسكوا" العدالة الاجتماعية بأنها المساواة في الحقوق والوصول إلى الموارد والفرص للجميع، سواء كانوا رجالاً أو نساء دون أي تمييز، إذ تهدف بالدرجة الأولى إلى إزالة الحواجز التي تعيق تمكين الفئات المحرومة من استغلال قدراتها والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، ولعل أهم التحديات التي تعترض تحقيق العدالة الاجتماعية هي الفقر، عدم المساواة، الوصول غير المتكافئ إلى الخدمات الاجتماعية، البطالة، الإقصاء الاجتماعي، وسوء الإدارة، بالإضافة إلى غياب السياسات التي تعتمد على المشاركة للجنة. (الإسكوا، 2020، ص 4)

ظف إليه مستجدات العصر الحديث في جانبها المظلم، بالأخص تحديات البيئة الرقمية التي أصبحت مكان مختلف للفئات الاجتماعية وتبادل الحوار عن بعد خلف الشاشات، الأمر الذي يجعلني أقول أن هذا النوع من البيئات يمكن إدراجه كعامل لتحقيق العدالة الاجتماعية نظراً لتناول مواضيعها عبره.

اذ تواجه هذه الأخيرة أزمة، تعرف بـ "أزمة العدالة الاجتماعية الناجزة" كنتيجة مباشرة لعدم تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب ويتجلى الشعور بالظلم كأحد النتائج الطبيعية لتراخي مؤسسات الدولة والنظام القائم عن فعل هذا، إذ تساهم الإجراءات العقيمة والتعقيدات السياسية والإدارية بالإضافة إلى عدم الموضوعية في انتشار المحسوبية والرشوة، مما يخدم مصالح فئة قليلة على حساب الأغلبية من أفراد المجتمع. (عبد الله، 1988، ص 133)

هذا الوضع يؤدي إلى عجز الكثيرين عن الحصول على حقوقهم، مما يخلق خلافاً بنيوياً ووظيفياً في مبدأ العدل والمساواة بين فئات المجتمع، كما ينعكس ذلك سلباً على سلوك الأفراد في حياتهم اليومية، الأمر

الذي يغير من طبائعهم وتصرفاتهم إلى سلوكات أخرى مستهجنة عن ذات البنية الاجتماعية، بحيث يُعتبر شعورهم بعدم وجود عدالة اجتماعية من العوامل تسهم في الأفعال المنحرفة والعنيفة، مما يولد لديهم شعورا بعدم تحمل المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يفتح المجال لانعكاس قوي على ظهور الجريمة.

2.2. العوامل الاجتماعية المساعدة على تنامي الجريمة:

انطلاقاً من وجود علاقة وطيدة بين تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الجريمة، فإن هذا الوضع يقتضي البحث عن أهم العوامل الاجتماعية المساعدة في تنامي وانتشار الجريمة والأفعال الإجرامية، مما يعيق هدف تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية ولينا مكافحة الجريمة.

أ- الفقر والتهميش:

يمكن تعريف الفقر باختصار على أنه هو نقص الموارد المالية لدى الفرد أو المجتمع، مما يمنعه من تلبية احتياجاتهم الاقتصادية. (تواقي، 2021، ص 336)

ويرمي مصطلح التهميش إلى العملية التي تتجسد في إبعاد أو استبعاد الأفراد أو حتى الجماعات من المشاركة الفعالة في تسيير وإدارة الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، إذ يتضمن هذا حرمانهم من الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص بشكل طبيعي ومنطقي، مما يؤدي إلى ضعف قدرتهم على التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم وإبراز معالمها وحسن تنظيمها تفادياً للجرائم والسلوكات اللاأخلاقية، أين يمكن أن يكون التهميش ناتجاً عن عوامل مختلفة، بما في ذلك الفقر، التمييز، أو الفوارق الثقافية والاجتماعية. في المقابل يساهم عاملي الفقر والتهميش لاعتبارهما أبرز العوامل الاجتماعية الأكثر رواجاً في العصر الحديث، في تنامي الجريمة من منظور العدالة الاجتماعية من خلال عدة آليات، أولها تضيق فرص العمل والتعليم والوصول إليهما بسهولة، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل غير قانونية لكسب العيش وتلبية الأحيان في ظل مستجدات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، كما يؤدي كل من الفقر والتهميش إلى حرمان الأفراد من الخدمات الأساسية الأمر الذي يزيد من الإحباط والقلق، بالإضافة إلى ذلك يرميان إلى إضعاف الروابط الاجتماعية ويعزز العزلة، من خلال إضعاف الثقة في النفس مما يزيد من احتمالية الانخراط في سلوكيات إجرامية والاقبال عليها ببرودة أعصاب، نتيجة لافتقار إلى الدعم النفسي

والاجتماعي، وأمام هذا الوضع قد تستغل الجماعات الإجرامية ظروفهم الصعبة لانعدام الثقة لديهم في المؤسسات الحكومية وجعلهم يرون في الجريمة وسيلة لتحقيق العدالة الشخصية، الأمر الذي ينعكس سلباً على تحقيق العدالة الاجتماعية، أو ما يجعل عدم تحقيق العدالة الاجتماعية سبباً الماستر فكرة الجريمة.

ب- التمييز واللامساواة:

يمكن الإشارة في البداية إلى أن الدساتير العالمية باعتبارها الوثيقة العليا في البلاد والاتفاقيات والمواثيق والاعلانات الدولية على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تنص على ضرورة المساواة بين مختلف فئات المجتمع، مهما كان وضعهم أو سنهم أو جنسهم وعدم التمييز بينهم في المعاملة على أي أساس كان، بحيث بمفهوم المختلفة اللامساواة تشير إلى عدم التوزيع المتساوي في الحقوق والواجبات والفرص والموارد بين الأفراد أو الجماعات في نفس المجتمع، إذ تتجلى في مجالات متعددة في العصر الحديث أهمها الدخل الشهري، الحصول على وظيفة، التعليم، الصحة، والفرص الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفاوتات واضحة في جودة الحياة والقدرة على تحقيق الأهداف، الأمر الذي جعل اللامساواة من القضايا الاجتماعية الهامة التي تؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي والاستقرار.

بحيث تجاوز المساواة يعني تجاوز لمبادئ الدستور والقانون الدولي بالدرجة الأولى، وهذا ما يعيق تحقيق العدالة الاجتماعية ويشجع في الوقت ذاته على أعمال الشعب والمظاهرات والتظاهرات والاحتجاجات اللاسلمية التي غالباً ما تنتهي بأعمال الشغب والفوضى نظير المطالبة بأبسط الحقوق، كالحصول على وظيفة أو فرص عمل، ومن ناحية أخرى يساهم هذا التمييز واللامساواة في تنامي الجريمة من منظور العدالة الاجتماعية من خلال حرمان فئات معينة مثل الأقليات العرقية والنساء على وجه الخصوص من الفرص الاقتصادية والاجتماعية بأشكالها المختلفة، على الرغم من أن الواقع أصبح يعكس هذا بنمط مخالف، أين بات الرجال دون وظيفة عكس النساء، مما يدفعهم للجوء إلى أنشطة إجرامية كوسيلة للبقاء شعوراً بالظلم والإحباط، مما يزيد من احتمال الانخراط في السلوكيات الإجرامية، ظف إليه أن التمييز يعزز من عدم الثقة في المؤسسات الحكومية ونظام العدالة وعدم فعاليته في كفالة الحقوق والحريات الأساسية، مما يجعل الأفراد يشعرون بأنهم غير محميين، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات والاحتكاكات.

هذا ما يجعل صعوبة في تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال تنامي هاته العوامل الاجتماعية السلبية، وفي نفس الوقت يسهل من تكوين فكرة الجريمة وتنميتها بين اوساط المجتمع في تحقيق غايات مختلفة أمام وضع مأساوي، وفي ظل أبواب مغلقة الأفق في وجه الشباب الذين تم إسكاتهم بما يعرف ب: " منحة البطالة في النظام الجزائري" التي يمكن اعتبارها من وجهة نظري على أنها عقد بيع وشراء بين الدولة والفئة الضعيفة العاطلة عن العمل لأسباب اقتصادية وسياسية للهدوء الاجتماعي نظير التخلي او الصبر في الحصول على عمل او وظيفة لا تتناسب ومستوى الطالب الجامعي كمثال حي على اللامساواة.

ج- تأثير السياسة الاجتماعية:

تتمثل السياسة الاجتماعية في مجموعة من القرارات الصادرة عن هيئات عليا في الدولة، تتضمن اتجاهات منظمة ومجالات وطرق يجب استخدامها لتحديد الأهداف الاجتماعية، كما تعتبر نتاجا للتفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية، ومن جهتها تعكس القيم والأيدولوجيات السائدة في المجتمع، اذ تعبر عن أهدافه البعيدة المدى وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية، بالإضافة إلى تحديد الاتجاهات العامة لتنظيمها وتنفيذها. (عبد الفتاح، محمد، 1994، ص 100)

اذ تتطلب مجموعة الأساليب التي ينبغي أن تتبناها التنظيمات الصناعية والمهنية والطوعية، بالإضافة إلى الجماعات السياسية لتحقيق أهداف اجتماعية تسهم في تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، كما تهدف هذه الأساليب إلى إعادة توزيع الثروة وضمان الدخل، مما يسهم في تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق المساواة في المجتمع بشكل عام. (محمود، 2003، ص 84)

انطلاقا من هذا يتضح أنه تشير السياسة الاجتماعية إلى اتجاهات منظمة وملزمة تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية داخل مجتمع ما، اذ تتضمن هذه السياسة توضيح المجالات المحددة وتحديد الأساليب المناسبة لاستخدامها في العمل الاجتماعي وتقليل الفجوات الاجتماعية التي قد تؤدي إلى الجريمة، وعليه كلما كانت هذه السياسة فاشلة ولم تحقق أهدافها كلما اتسعت بؤر الجرائم في منطقة معينة وتفاقم الوضع سلبا على تحقيق العدالة الاجتماعية.

د- رفض المجتمع منح فرص العمل للمفرج عنهم بعقوبة جنائية:

تؤكد إحدى نتائج دراسة قام بها أحد الباحثين في عام 2011 أن نسبة 100% من أفراد عينة الدراسة أبدوا رفضهم لمشاركة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية في أي عمل أو تجارة، بغض النظر عن الفوائد المحتملة من هذه الشراكة، إذ يعتبر عدم قبول تشغيل هؤلاء الأفراد في العديد من المجتمعات — إن لم يكن في معظمها — عقبة رئيسية أمام تحقيق العدالة بمفهومها الواسع، حيث تعتبر صحيفة السوابق الجنائية عائقاً كبيراً أمام حصولهم على فرص العمل المناسبة، مما يحرمهم من الحياة الكريمة ويزيد من مستوى عقوبتهم (حنان، 2017، ص 259)، وفي هذا السياق، يشير "ليميرت" إلى أن ردود الفعل السلبية من المجتمع تجاه السلوك الإجرامي غالباً ما تؤدي إلى تعزيز هذا السلوك بدلاً من تقليصه. (Lemert, 1975, 34).

أمام هذا الوضع الاجتماعي للمفرج عليهم بعد العقاب، بالرغم من خضوعهم لبرامج إعادة التأهيل والتربية وجعلهم كأفراد صالحين في المجتمع قصد المساواة بينهم وبين غيرهم من الأفراد العاديين الذين لم يرتكبوا جرائم، غير أن المؤسسات ترفض توظيفهم لحفظ كرامتهم من الوقوع من جرائم أخرى أهمها التسول والتشرد والسرقة وحتى القتل من أجل الحصول على المال، الأمر الذي يعطي أبشع صور العدالة الاجتماعية في ميزان ذو كفة واحدة من منظور هذه المؤسسات.

هـ- عدم تقبل الأسرة لأبنائها المجرمين:

تعتبر الأسرة خلية المجتمع والنواة الأساسية له، بحيث بصلاحتها يصلح هذا الأخير وبفسادها يفسد، غير أن وقوع أحد الأفراد في جريمة ما يجعله منبوذ من طرف المجتمع ككل، ومن جانب أفراد أسرته بصفة خاصة، وعدم تقبل الأسرة للمفرج عنه بعد انتهاء مدة العقوبة ومعاملته بشكل سيء يعتبر من العوامل المهمة، فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن شعور المفرج عنه بالرفض من قبل أفراد أسرته، بالإضافة إلى اللوم المستمر الذي يتعرض له، يعد سبباً أساسياً في عودته إلى الجريمة مرة أخرى. (Spohn & Holleran, 2002).

بمعنى أن عدم تقبل الأسرة للمجرمين يمثل عائقاً كبيراً من منظور العدالة الاجتماعية، حيث يؤدي إلى شعور الأفراد بالعزلة والحرمان بعد الإفراج عنهم من طرف أسرهم، وإن هذا الرفض يعزز من مشاعر

الإحباط واليأس والتذمر من حيث الانتماء والوجود لهاته الأسرة، مما يزيد من احتمالية عودتهم إلى السلوك الإجرامي وبشكل سريع وأكثر خطورة، كما يؤثر عدم الدعم الأسري على فرص الحصول على العمل والتعليم والزواج مما يصعب عليهم بناء حياة جديدة اذا من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية فإنه من الضروري تطوير برامج دعم للأسر والمفرج عنهم لتعزيز التقبل والمساعدة في إعادة إدماجهم بشكل فعال في ظل متغيرات المجتمع والتوجهات السياسية والقانونية في ظل الاصلاحات الهادفة إلى سد الثغرات وتقليل الفجوات.

3. تأثيرات العدالة الاجتماعية على الجريمة في العصر الحديث:

تلعب العدالة الاجتماعية دورا هادا في تحقيق الردع العام والخاص والتقليل من حدوث الأفعال الإجرامية على مختلف دراجاتها، بحيث كلما ياد العدل الاجتماعي كلما زادت الطمأنينة والهدوء في مجتمع ما، اذ تعمل العدالة الاجتماعية على صد الجريمة بتفعيل ابعادها، وفي جانب آخر قد تشهد رهانات مختلفة.

1.3. أبعاد العدالة الاجتماعية نحو تحقيق الأهمية في صد الجريمة:

تقوم العدالة الاجتماعية في عملتها على ثلاث أبعاد رئيسية، تعكس واقع الزهرة الإجرامية بين الحد منها وسد الثغرات نحو الانحراف، وبين تنامي الجريمة وتشجيع الإقبال عليها، من حيث توفر ظروف هذه الأبعاد.

أ- البعد الاقتصادي:

يتعلق هذا البعد بمدى تحقيق المساواة في مشاركة أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية والتنمية وجني ثمارها، مما يؤدي إلى توازن الفرص المجتمعية المتاحة والحقوق الاقتصادية في مجالات العمل، وملكية وسائل الإنتاج، والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل نشاط العجلة الاقتصادية، كما يتناول هذا البعد أيضا قدرة السياسات الاقتصادية على إعادة التوزيع من خلال الضرائب، والإنفاق الاجتماعي، والسياسات النقدية، وإجراءات إعادة توزيع الملكية، إضافة إلى العدالة في توزيع الأعباء المتعلقة بمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، مثل انخفاض أسعار البترول الذي شهدته الجزائر. (بوشري، عثمان، 2020، ص 552)

إن تفعيل والعمل على تحقيق البعد الاقتصادي من منظور العدالة الاجتماعية يؤدي إلى خلق الفرص والمشاركة الاقتصادية لمختلف الفئات الاجتماعية، الامر الذي يعزز من العدالة الاجتماعية وكذا تعزيز الثقة

في النظام القانوني في الدولة، اذ تساهم العدالة الاجتماعية في بناء الثقة بين المواطنين والنظام القانوني الاقتصادي في الوقت الذي يشعر فيه الأفراد بأنهم يُعاملون بإنصاف وأن القانون يُطبق بشكل متساوٍ على الجميع، بالأخص من الجانب الاقتصادي، فإن هذا يعزز الالتزام بالقوانين بصرامة، ويجنبهم مختلف السلوكيات الإجرامية بحجة ضعف البنية الاقتصادية.

ب- البعد الاجتماعي:

تتطلب العدالة الاجتماعية وجود ضمانات كافية لتحقيق الحرية، كما يشير إليه "جونسون" إلى أن فكرة العدالة التي لا تقدم ضمانات كافية للحرية ستؤدي إلى التصدع والزوال، لذا يجب أن تتضمن فكرة الحرية ضمانات تسمح للطبقات الفقيرة بتحسين أوضاعها الاجتماعية، وعليه فإن تحقيق هذه الأخيرة يتوقف على ضمان حرية كل فرد وتوسيع نطاق قدرات من لا يمتلكونها، مما يمكن الفئات المحرومة من التخلص من الفقر. (العيسوي، 2014، ص 12)

بمعنى أن تحقيق البعد الاجتماعي للعدالة الاجتماعية على نطاق واسع يؤدي إلى تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد، والذي يظهر في تقليل معدلات الجريمة بالدرجة الأولى، ذلك لأن سياسات الدعم الاجتماعي مثل توفير فرص التعليم والعمل تساعد في تخفيف الضغوط التي تدفع الأفراد نحو ارتكاب الجرائم، إذا فإنه كلما تحقق البعد الاجتماعي للعدالة الاجتماعية كلما تحينت الأوضاع وابتعد الأفراد عن فكرة تلبية حاجياتهم عن طريق العنف والإجرام.

ج- البعد السياسي:

يحتل البعد السياسي موقع الصدارة في أبعاد العدالة الاجتماعية، إذ يرتبط بمجموعة الحقوق السياسية وقضايا التمكين التي تسهم في الوصول إلى التمكين في المجالات الأخرى، بحيث تبدأ هذه الحقوق بكفالة حرية الرأي والتعبير والتنظيم، بالإضافة إلى حرية إقامة المؤسسات التي تجمع القوى الساعية لتحقيق العدالة الاجتماعية كحالة العمال والفلاحين وأرباب المعاشات والنساء والمهمشين، للدفاع عن حقوقهم والمشاركة في اتخاذ القرارات في مواقع العمل والإنتاج. (بوشري، عثمان، 2020، ص 552)

وهذا ما يدفع إلى تقليل الجريمة من خلال تطوير استراتيجيات الوقاية، أين يمكن استخدام مفاهيم العدالة الاجتماعية لتطوير استراتيجيات وقائية تستهدف العوامل الاجتماعية التي تسهم في الجريمة، بحيث يمكن استغلال برامج إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للأفراد المفرج عنهم من السجون في تقليل معدلات العودة للجريمة، ظف إليه استغلال الجانب الدولي في تحسين الاوضاع بأخذ الخبرة من التجارب الدولية الأخرى في مواجهة نوع معين من الجريمة، كالجرائم في قضايا الإرهاب على سبيل المثال، الأمر الذي يجعل من البعد السياسي أساس تحقيق العدالة الاجتماعية وصد للجريمة.

2.3. رهانات تحقيق العدالة الاجتماعية كجدار أمام تنامي الجريمة:

تعتبر العدالة الاجتماعية في العصر الحديث ميزان بين تحقيق العدل والإنصاف وغلق الفجوات الاجتماعية التي يمكن أن تكون بابا جديا وسببا لتصاعد معدلات الجريمة خلال زمن ما في منطقة ما، وبين الوقوع في الانحراف أعظم تلبية أبعادها وتحقيقها بشكل دقيق وصحيح وفق مقتضيات العصر الحديث والزمن الراهن، هذا ما جعلها تخوض رهانات من نوع خاص في الوقت الذي يتم فيه التوجه بين تحقيق التوازن والعمل على جعل الجريمة من منظور العدالة الاجتماعية كأنها إحدى الحفلات الواجبة المعالجة بشكل سلس.

أ- العولمة وفكرة الجريمة من منطلق العدل الاجتماعي:

ليس هناك تعريف شامل جامعة مانع للعولمة، إذ يعتبر مصطلحا غامضا في عقول الكثيرين، يعود السبب في ذلك إلى أنها ليست مجرد مصطلح لغوي ثابت يمكن تفسيره بسهولة، بل هي مفهوم شامل يتعمق في مختلف الاتجاهات لوصف حركة التغيير المستمرة، اذ يمكن تلخيص العولمة في أربعة مفاهيم رئيسية، على أنها ظاهرة اقتصادية، هيمنة القيم الأمريكية، ثورة تكنولوجية واجتماعية، وحقبة تاريخية. (ياسين، 2001، ص 39)

أي العولمة هي عبارة عن عملية تفاعل وتكامل على مستوى عالمي تجمع بين الاقتصادات والثقافات والمجتمعات في طابع واحد وفق نمط موحد في الاستراتيجيات والميكانيزمات التي يقوم عليها المجتمع، تتضمن تبادل الأفكار، والتجارة، والتكنولوجيا، لا سيما في العصر الحديث مما يؤدي إلى تأثيرات واسعة على الحياة اليومية، وتعزيز الترابط بين الدول والشعوب.

غير أنه في المقابل، تسحق العولمة المصالح والمنافع الوطنية، خصوصا عندما تتعارض مع مصالحها أو مع تياراتها المتدفقة في مختلف المجالات، كاختلاف الدين أو العقلية والعادات والتقاليد، بحيث تدفع العولمة نحو انفتاح واسع، وتعمل على محاربة أي قيود تعيق وصولها إلى أهدافها، وبالتالي سحق قيم الثقافة والحضارة المحلية، مما يخلق حالة من الاغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني والموروثات الثقافية التي أبدعها الآباء والأجداد. هذا يعني فصل الجذع عن جذوره الممتدة، وفصل الفرع عن الأصل، وفصل السطح عن الأعماق، مما يؤدي إلى ظهور شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية التي صنعها البشر جميعا. (Lassas, 2014, p 91)

لذا يمكن اعتبار العولمة كرهان لتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تنامي الجريمة من خلال عدة جوانب، أولها أنها تتيح تبادل المعرفة والتجارب بين الدول، مما يسهم في تطوير نظم العدالة الجنائية وتطبيق القانون بشكل أكثر فعالية، كما تعزز من جهتها التعاون الدولي لمكافحة الجريمة عبر الحدود، بالأخص في العصر الرقمي مما يقلل من الفوارق في تطبيق العدالة الاجتماعية والجنائية على حد سواء، بالإضافة إلى ذلك تساهم في توفير الفرص الاقتصادية من خلال فتح الأسواق وزيادة الاستثمار في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي الرقمي مما يقلل من دوافع الجريمة، كما تساعد كذلك وتساهم في نشر القيم الإنسانية ومفاهيم حقوق الإنسان على نطاق واسع مما يدفع الحكومات لتبني سياسات عادلة وشاملة في ظل تبادل الخبرات بين الدول بشكل سريع بفضل التكنولوجيا ووسائل الإعلام في توثيق الجرائم وزيادة الوعي العام حول قضايا العدالة الاجتماعية، مما يجعل العولمة فرصة لتعزيز هذه العدالة رغم التحديات.

ب- الأمية وأزمة الثقافة الاجتماعية:

في هذا السياق، أشار السيد "ماتسورا" _مدير عام لليونسكو_ خلال المؤتمر الإقليمي لتقييم منتصف العقد للتعليم الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة، إلى أهمية بذل الجهود للوصول إلى الأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم لتلبية احتياجاتهم التعليمية، وأوضح من ناحيته إلى أن حوالي 6 ملايين طفل في المنطقة العربية لا يجدون فرصة الالتحاق بالمدارس، بالإضافة إلى حالات التسرب الكبيرة بين الطلاب، خاصة بين الفئات المهمشة، كما حذر من خطورة عدم إتاحة الفرصة للفتيات للحصول على التعليم، حيث لا تحصل 3 من كل 5 فتيات على فرصة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في المنطقة أثناء استعراضه تقرير رصد

التعليم للجميع، وأشار إلى أن التقدم في التعليم الابتدائي عالمياً أفضل مما هو عليه في الدول العربية، حيث بلغت الزيادة 11%، لكن وتيرة هذا التقدم كانت أبطأ منذ عام 1999 مقارنة بعقد التسعينيات، خصوصاً في دول مثل موريتانيا والمغرب. (عباس، سويم، 2015، ص 81_82)

اذ تمثل الأمية وأزمة الثقافة الاجتماعية تحديات كبيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل تنامي الجريمة، لا سيما في عصر المعلومات، بحيث تلعب الأمية دوراً محورياً في تفشي الفقر والجهل مما يزيد من فرص الانزلاق نحو الجريمة، بحيث عندما تكون المجتمعات تعاني من نقص في التعليم تتضاءل معه فرص الأفراد في الحصول على وظائف مناسبة، وهذا الأمر يزرع الجهل بين فئات المجتمع مما يؤدي إلى شعور بالحرمان وعدم الانتماء وعدم فهم الأمور على حقيقتها، أضف إلى ذلك من أهم الرهانات التي تفرضها أزمة الثقافة الاجتماعية والأمية على تحقيق العدالة الاجتماعية وتنامي الجريمة في تآكل القيم والأخلاق وتفشي ظواهر سلبية مثل العنف والتطرف، فعلى هذا الأساس إن مواجهة هذه التحديات تتطلب توافر جهود مكثفة وشاملة تشمل في تعزيز التعليم ورفع الوعي الثقافي ومحاولة القضاء على الأمية لتنوير العقول من ظلام الجهل وفهم واقع الحياة وبنية المجتمع، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويقلل من معدلات الجريمة.

ج- الإصلاحات القانونية في نظام العدالة والتغيير الثقافي:

تتمثل الإصلاحات القانونية في نظام العدالة من خلال موجة التغيير والدعوة إلى الأفضل في محاولة معالجة الثغرات والفجوات الاجتماعية بالدرجة الأولى، كضبط واقع الجرائم وحدودها وفرض العقوبات لأشكال الجرائم وفق مستجدات السياسة الجنائية المعاصرة.

اذ تسعى هذه الإصلاحات إلى تطوير جهاز القضاء ليصبح أكثر مرونة وفاعلية، وتشمل على وجه الخصوص تحسين القضاء كخدمة عامة تعنى برعاية الأفراد وجعلهم محور العملية القضائية، كما تهدف إلى تعزيز دور القاضي وتأمين مكانته كركيزة أساسية في النظام القضائي، مما يمنحه مكانة مرموقة في المجتمع، بحيث يتضمن البرنامج تطوير العمل الإداري لضمان تفاعل سلس بين القاضي والأفراد، مما يساهم في تحقيق عدالة فعالة ونزيهة. (مجالدي، 2023)

في حين يعكس التغيير الثقافي من وجهة الثقافة القانونية مجموعة التعديلات والتحويلات في القيم والمفاهيم القانونية التي تؤثر على كيفية فهم الأفراد للمسؤوليات والحقوق والواجبات، اذ يحدث هذا التغيير نتيجة لعوامل متعددة، مثل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتفاعلات مع ثقافات قانونية أخرى، كما يمكن أن تتأثر الثقافة القانونية بالتغيرات في القوانين والتشريعات، التي تعكس أولويات المجتمع وتوجهاته ومدى تفاعل الأفراد مع التعديلات القانونية وتحاولهم معها من حيث التطبيق والتنفيذ وانعكاسه على تشكيل الثقافة القانونية، كالدعوة إلى حقوق الإنسان، والمساواة، والعدالة الجنائية والاجتماعية في ظل التغيرات المتصاعدة على مستوى الفكر الاجرامي.

يمكن أن يحدث التغيير الثقافي نتيجة لتغير الأوضاع في المجتمع، وقد يتخذ أشكالاً متعددة، مثل التدايعات الناتجة عن حرب أو ثورة، أو من خلال جهود تحديث وتطوير النسق الثقافي بشكل مستدام. يكون التغيير أكثر توقعا وسهولة خلال فترات الثورات والحركات الاجتماعية، وأيضاً خلال مراحل تكوين المجتمعات، عندما تتاح الفرصة للتعبير الحر عن الاتجاهات الفردية، بحيث عادة ما يصاحب هذا التغيير تحول في الأنماط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أثناء الأزمات وبعدها، ويشمل التغيير أحد أو جميع مكونات الثقافة السياسية الأربعة من المعارف، القيم، العادات والتقاليد السائدة، الاتجاهات، والسلوكيات. (كمال، 1995، ص 203_207)

شملت الإصلاحات تقديم مشاريع قوانين، تمت المصادقة على العديد منها، وتهدف بشكل أساسي إلى تقليل جميع أشكال الإجرام، خصوصاً الجريمة المنظمة، يتضمن مشروع تعديل قانون العقوبات تعريف الجماعة الإجرامية المنظمة، ويهدف إلى تحديد التعريف بدقة وفقاً للمعايير الدولية، ويركز على مكافحة التهريب والاتجار بالبشر، وهي قضية متزايدة في الجزائر، خاصة مع وجود عصابات تنشط في تهريب الأشخاص من منطقة الساحل الإفريقي، كما تم مراجعة قانون الإجراءات الجزائية، حيث تم إدخال تعديلات جديدة ومناقشتها في البرلمان، اذ يتناول مشروع القانون محاور عدة، منها حماية المسؤولين المحليين، تحسين إدارة القضايا، رقمنة الإجراءات، وإصلاح محكمة الجنايات، بالإضافة إلى تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة. (بجالدي، 2023)

بمعنى تمثل الإصلاحات القانونية في نظام العدالة والتغيير الثقافي رهانا مهما لتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل تنامي الجريمة، اذ تهدف هذه الإصلاحات إلى تحديث التشريعات وتعزيز القوانين لمواجهة التحديات المعاصرة، مما يسهم في بناء نظام عدالة أكثر فعالية في تحقيق العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان، فعن طريق تكامل الإصلاحات القانونية مع التوعية الثقافية يمكن مواجهة ظاهرة الجريمة بشكل شامل، مما يساعد على تقليل السلوكيات الإجرامية وزيادة الثقة بين الأفراد ومؤسسات العدالة.

4. خاتمة:

في الختام يمكن القول أن موضوع الجريمة من منظور العدالة الاجتماعية يعتبر من أهم المسائل المطروحة في الساحة الدولية والوطنية، بحيث تعد الجريمة عبارة عن سلوك ينتهك القوانين والأحكام المنظمة للمجتمع وعلاقات الأفراد فيما بينهم وبين الدولة، وفي نفس الوقت يعاقب عليه من قبل النظام القضائي، وتعتبر من منظور العدالة الاجتماعية على الأفعال المنافية للقيام الاجتماعية التي أهمها العدل والمساواة والتكافؤ في الفرص نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية مثل الفقر والتمييز ونقص الفرص، بحيث تهدف العدالة الاجتماعية كلما تحققت إلى تحقيق مبادئ المساواة والإنصاف بين مختلف الفئات الاجتماعية بشكل عادل، الأمر الذي يساعد في تقليل دوافع الجريمة وتجاوز رهانات العدالة الاجتماعية في ظل تنامي الخطورة الإجرامية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن الجريمة هي ذلك السلوك المنبوذ من طرف المجتمع والمعاقب عليه قانونا، الذي قد تكون سببا في حدوث الجريمة عندما يتم الانزلاق في تطبيقات بشكل دقيق.
- تشير العدالة الاجتماعية إلى التوزيع العادل للفرص وبشكل منصف بين الطرقات الاجتماعية، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من الفجوات التي تؤدي إلى الجريمة.
- من أهم العوامل الاجتماعية للجريمة نجد الفقر، التمييز، اللامساواة، اذ في مجملها تؤدي إلى الشعور بالإقصاء الاجتماعي مما يزيد من احتمالية الانحراف والوقوع في عالم الاجرام.

- الاهتمام بالعوامل الاجتماعية وتحسين مستوى العدالة الاجتماعية يمكن أن يقلل من معدلات الجريمة من خلال توفير الفرص لجميع الأفراد، مما يقلل من الدوافع للانحراف.
- وفي هذه النتائج يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:
- العمل على تطوير برامج تعليمية ذات طابع مزدوج بين علم الاجتماع وعلم الإجرام، تركز على التوعية بالحقوق والواجبات وأهمية العدالة الاجتماعية، من خلال توفير ورش عمل ودورات تدريبية تستهدف فئة الشباب والمراهقين بالدرجة الأولى، مما يعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات الاجتماعية وتجنب الوقوع في الانحراف.
- من المستحسن ضبط الإجار القانوني وفق مستجدات العصر الحديث في ظل مستجدات الأنماط الاجرامية، الأمر الذي يضيق من مجال الانحراف في الجريمة ويقلل من خطر الخطورة الإجرامية، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الردع والزجر عند الاقتضاء.
- من الأفضل البحث عن سبل لتنفيذ مشاريع تنمية مستقبلية تهدف إلى تقليل الفقر وتوفير فرص عمل للشباب قصد تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفجوات الاجتماعية، مما يقلل خطر تنامي ظاهرة الجريمة.
- من الأفضل استثمار التكنولوجيا الحديثة في إيجاد طرق اسد الثغرات والفجوات القانونية، لتفادي المشاكل الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة، كإنشاء منصات رقمية للتبليغ عن مختلف أشكال الجريمة، مع ضمان الحفاظ على سرية المعلومات للمبلغين إلى جانب منصة النيابة العامة الإلكترونية.
- العمل على تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار دور المجتمع المدني لمواجهة تحديات الجريمة، بغية الوصول إلى تطوير حلول مبتكرة ومستدامة تحفظ التوازن بين العدالة الاجتماعية والسلوكيات الإجرامية.
- من الأفضل تأسيس مراكز الدعم الاجتماعي والنفسي للأفراد المعرضين للخطر، تفاديا لرد الجرام بالإجرام، ودعمها بمناهج قانونية وتربوية لتعزيز العدالة الاجتماعية وفق نوع وطبيعة الخطر الموجه للضحايا.

- يجب القيام بدراسات دورية مستمرة ذات طابع نظري وتطبيقي، تنظف بالدرجة الأولى إلى تحليل واقع الجريمة من منظور العدالة الاجتماعية، وما مدى فعالية التدابير المتخذة في مواجهتها، مما يسمح بتوفير استراتيجيات المكافحة والوقاية والعقاب.

5. قائمة المراجع:

1. إبراهيم العيسوي (2014)، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، لبنان.
2. حنان محمد عاطف كشك (2017)، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعود إلى الجريمة، دراسة حالة على عينة من المجرمين العائدين لممارسة الجريمة المودعين في سجن المنيا الجديدة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 85، العدد 1، ص. ص 248_281.
3. سعيد بوعلي، دنيا رشيد (2016)، شرح قانون العقوبات بالجزائر، القسم العام، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الطبعة 02.
4. السيد ياسين (2001)، العالمية والعولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
5. عباس زهير سعد، سويم العزي (2015)، ظاهرة العولمة وتأثيراتها في الثقافة العربية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.
6. عبد الفتاح عثمان، محمد حسين إسماعيل، عبد الحليم رضا ومحمد نجيب توفيق (1994)، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، ملتزمة للطبع والنشر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.
7. عبد الله محمد عبد الرحمن (1998) علم الاجتماع القانوني النشأة التطورية والمداخل النظرية الحديثة والدراسات الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
8. علي مجالدي (2023)، إصلاحات العدالة.. تحقق الكثير والقادم أفضل، مقال منشور في مجلة الشعب، على الرابط الإلكتروني <https://www.echaab.dz/author/medjadli>، تم النشر في 06-11-2023، وتم التصفح في 20-09-2024، على الساعة 21:19.

9. فضيلة تواتي (2021)، المقاربات النظرية لظاهرة الفقر أسبابه مشاكله، وقياسه، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2، ص. ص 332_353.
10. كمال المنوفي (1995)، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت.
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الغربي آسيا الإسكوا (2020) دليل إدماج مبادئ العدالة، العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، بيروت.
12. محمود خليفة محروس (2003)، السياسية الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
13. مريم بوشري، مريم عثمان (2020)، العدالة الاجتماعية وجريمة الهجرة غير الشرعية بالجزائر حدود الارتباط ومستوى تأثيره على الدول المستقبلية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، ص. ص 546_564.
14. Ibtissem Garram (2015), Terminologie juridique dans la législation algérienne, palais du livre, blida.
15. Lassas Assia(2014), Globalization in concept, manifestations and effects, Revue d'économie et de statistique appliquée, Volume 11, Numéro 2.
16. Lemert ,Edwin (1975), Primary and Secondary Deviation, McGraw Hil.
17. Spohn, Cassia & David Holleran(2002):The Effect of Imprisonment on Recidivism Rates of Felony Offenders, Criminology Journal, 40(2).